مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٤٤

الجمعة، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الساعة ١١/٣٥
نيويورك

الرئيس:	السيد غراف زو رانتزو	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيدة كنياس
	اندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد منزيون
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	رواندا	السيد أوبلجورو
	الصين	السيد تشن هواصن
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد أيواه
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في طاجيكستان وعلى طول الحدود الطاجيكية - الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1995/472 و Corr.1 و Add.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخـــرى. وسيطبع النص النهائـــي فـــي الوثائق الرسميـــة لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Service, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

الحالة في طاجيكستان وعلى طول الحدود الطاجيكية - الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1995/472 و Corr.1 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.**

ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان، الوثائق S/1995/472 **و** S/1995/472/Corr.1 **و** S/1995/472/Add.1. **ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة** S/1995/486 **التي تحتوي على نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.**

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): **يعلّق الوفد الروسي أهمية كبرى على اعتماد مجلس الأمن مشروع القرار المعني بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. والأنشطة التي تقوم بها البعثة عامل هام في استقرار الحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية - الأفغانية، وهي تيسر التنفيذ الناجح للاتفاقات المعقودة بين الطرفين الطاجيكيين.**

ويعتقد الاتحاد الروسي بأن الحاجة تقوم إلى تعزيز قدرات البعثة بصورة إضافية، لأن من شأن ذلك أن يمكّنها من تنفيذ المهام الموكولة إليها على نحو أفضل. ونحن نعتزم، بخاصة، أن نعود إلى مسألة زيادة عدد أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

ويؤيد الاتحاد الروسي بنشاط اقتراح الأمين العام بالقيام، بموافقة السلطات الأفغانية، بوزع وحدة خاصة تابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في شمال أفغانستان بغية إفساح المجال لقيام اتصالات مباشرة أكثر مع المعارضة الطاجيكية، ولإنشاء قاعدة على كلا جانبي الحدود الطاجيكية - الأفغانية تقوم بالتحقيق في خرق اتفاق الوقف المؤقت لإطلاق النار وغيره من الأعمال العدائية الأخرى المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وأود مرة أخرى أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى النداءات المتكررة الصادرة عن القيادة في طاجيكستان وعن الدول المساهمة بقوات في قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بقيام عملية كاملة للأمم المتحدة يتم وزعها في طاجيكستان. وهذه الفكرة تؤيدها أيضا، كما هو معلوم جيدا، المعارضة الطاجيكية.

ونلاحظ أن مشروع القرار يعرب عن الارتياح للاتصالات الوثيقة القائمة فيما بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، وقوات الحدود في طاجيكستان. ويرى الاتحاد الروسي أن هذا التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة عامل هام لاستقرار الحالة.

ونشعر بالارتياح لمشروع القرار المعروض على المجلس اليوم لاعتماده، لأنه، قبل كل شيء، يوجه الطرفين إلى البحث بنشاط عن سبل لتحقيق المصالحة الوطنية بغرض التوصل، بأسرع وقت ممكن، إلى تحقيق اتفاقات بشأن مسائل أساسية تتعلق بالمستقبل السياسي والنظام الدستوري لطاجيكستان.

والاتحاد الروسي بوصفه إحدى الدول المراقبة في المحادثات الطاجيكية المشتركة التي عُقدت برعاية الأمم المتحدة، يقدم اسهامه في دفع عملية السلم إلى

الأمام. والواضح، مع ذلك، أن من شأن التنفيذ الجاد والتام وحده من قِبَل الطرفين لجميع الالتزامات التي تعهدا بها أن يهيئ مناخا يفضي إلى إجراء حوار بشأن المسائل الدستورية والسياسية الأساسية. واستمرار أعمال الاستفزاز في بعض المناطق الواقعة على الحدود الطاجيكية - الأفغانية من قِبَل مقاتلين تابعين للمعارضة لا يساعد، بأية حال، على تهيئة هذا المناخ.

ويتوقع الاتحاد الروسي أن يحترم الطرفان الطاجيكيان النداءات العاجلة التي يوجهها مجلس الأمن. كما يتوقع أن توفر تلك النداءات دفعا كبيرا لجهودهما في السعي إلى السبل الكفيلة بتحقيق المصالحة الوطنية.

السيد منزيوني (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار الذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة ستة أشهر، لأننا ننظر، أساسا، إلى التطورات التي حدثت في الأسابيع الأخيرة نظرة إيجابية، على الرغم من بعض الظلال التي لا تزال تغلّف جزءا من عملية التفاوض الطاجيكية المشتركة.

والعاملان الرئيسيان اللذان يسمحان بتمديد الولاية هما، أولا، تمديد فترة اتفاق الوقف المؤقت لإطلاق النار حتى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، وثانيا، القرار الذي اتخذه مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة بتمديد ولاية قوة حفظ السلام حتى نهاية عام ١٩٩٥.

إن إيطاليا واثقة من أن الهدنة قد تستمر عمليا لفترة أطول من الفترة المتفق عليها حاليا. وفي رأينا أن الظروف اللازمة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تتمثل في وجود وقف إطلاق النار والحفاظ على قوة دفع معينة في المفاوضات. إذ أن المفاوضات فيما بين الطاجيك بصرف النظر عن حالات نجاحها وفشلها - بدت منذ الجولة الأولى تسير في اتجاه إيجابي. وقد أثريت الآن بالمشاركة النشطة للبلدان المجاورة للمنظمتين المعنيتين بصورة مباشرة وهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

إن الشروط التي وضعتها الأطراف في مراحل شتى لاستمرار المفاوضات والمتعلقة، على سبيل المثال، بجدول الأعمال، ومكان المحادثات، تبدو وقد أصبحت أقل تشددا على مر الشهرين الماضيين ويجب ألا نقلل من العمل الذي قام به المبعوث الخاص للأمين العام في تيسير الحوار - عند منعطفات شتى - والذي تعزز أخيرا، خاصة خلال اللقاء الذي تم في كابول بين الرئيس رحمانوف وزعيم المعارضة السيد نوري.

ولئن كانت الجولة الرابعة من المحادثات في ألما آتا لم تسفر عن الطفرة التي كان يأمل الكثيرون في تحقيقها، فإنها ما زالت تسجل نقاطا قوية لصالح المصالحة الوطنية. فأولا، بدأ الجانبان على حد سواء يظهران موقفا أكثر مرونة، على الأقل في المرحلة الابتدائية. وثانيا، اتسمت الدورة بمشاركة واسعة النطاق على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي مما أظهر كيف أن الصيغ التي تؤدي - في بعض الحالات - إلى توسيع نطاق توافق الآراء، ليست بالضرورة عائقا في سبيل قوة دفع المفاوضات. ثالثا، أسهم الالتزام السياسي للأطراف إلى جانب بناء الثقة والتدابير الإنسانية في إعادة ترسيخ عامل هام جدا، في رأينا، هو التغلب على الحواجز النفسية بين القادة الذين أظهروا أن بإمكانهم أن يقيموا حوارا ثابتا ومباشرا.

لقد كان هذا هو الحال في اللقاء بين رئيس الجمهورية الطاجيكية وزعيم حركة الصحوة الإسلامية في طاجيكستان، وقد تجلى ذلك في البيان المشترك الذي أصدراه والذي أعلنا فيه أنهما ألزما نفسيهما بالاستمرار في سعيهما إلى حل المشاكل التي تقرر مصير طاجيكستان.

ووفد بلدي يحيط علما بهذا الالتزام، الذي هو أفضل استجابة للنداء الموجه إلى الطرفين من جانب رئيس دولة الاتحاد الروسي ومن جانب جميع جمهوريات آسيا الوسطى، والذي أكد على أنه في حين أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الطرفين الطاجيكيين فإن عبء الريبة والعداء المتبادلين يعقّد الجهود الرامية إلى تحقيق مصالحة وطنية حقيقية.

لقد اتُخذت بالفعل خطوات في هذا الاتجاه، وكان ذلك في كابول في منتصف نيسان/أبريل وفي ألما آتا في منتصف أيار/مايو. والمجتمع الدولي، بدءا بالأمم المتحدة، ملتزم بالتأهيل الديمقراطي في طاجيكستان. وثمة إسهام كبير يمكن أن تقدمه منظمة الأمن والتعاون

في أوروبا، وهي منظمة إقليمية لها مقدرة خاصة، في رأينا، في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. إن العمل الممتاز الذي تقوم به بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي ومشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الجولة الرابعة للمفاوضات في ألما آتا دليلان آخران على هذا الالتزام.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالاعراب عن خالص تقدير وفد اندونيسيا لكم، سيادة الرئيس، لإعدادكم مشروع القرار الخاص بطاجيكستان والمعروض على المجلس الآن لاعتماده. كما أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام لتقريره الغني بالمعلومات عن الحالة الراهنة في طاجيكستان. وأود أيضا أن أشكر السفير راميرو بيريز بايون، المبعوث الخاص للأمين العام في طاجيكستان، على مثابرته في مساعيه للنهوض بتحقيق تسوية سلمية للصراع في طاجيكستان.

وخلال المشاورات التي أجريناها، أوضح وفدي موقفه ومفاده أن أفضل طريق لحل الصراع في طاجيكستان هي عملية سلام تفضي إلى المصالحة الوطنية في إطار يحافظ على سيادة طاجيكستان وسلامتها الإقليمية. ونلاحظ مع التقدير أن الطرفين بدآ مناقشات متعمقة بشأن القضايا المؤسسية الجوهرية وتوطيد بناء دولة طاجيكستان، وأكدا استعدادهما للبحث عن حلول عملية.

وفيما يتعلق خاصة بالنداء المشترك الذي أصدره في أيار/مايو ١٩٩٥ رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم حركة الصحوة الإسلامية في طاجيكستان، فإنه يثلج صدرنا أن الطرفين قد أكدا استعدادهما لحل الصراع الطاجيكي بالوسائل السياسية، وإعادة جميع اللاجئين إلى موطنهم الأصلي وإضفاء الاستقرار الكامل على الحالة السياسية في طاجيكستان، وتمديد الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار المؤقت ووقف الأعمال العدائية - اتفاق طهران المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ - لمدة ثلاثة شهور أخرى، حتى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥. وعلاوة على هذا، اتفق الطرفان أيضا على خطوات عملية أخرى ترمي إلى تعزيز تدابير بناء الثقة.

ولهذا يسر وفدي أن يلاحظ أن جميع هذه التفاهمات والاتفاقات التي توصل إليها الجانبان الطاجيكيان قد أدرجت في مشروع القرار ورحب بها المجلس باعتبارها تدابير ترمي إلى تشجيع المصالحة الوطنية في طاجيكستان.

ونرى أن عقد الجولة الرابعة للمحادثات الطاجيكية المشتركة المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة في ألما آتا، شكّل تطورا مشجعا للغاية. ففي تلك الجولة من المحادثات، أجرى الطرفان الطاجيكيان، للمرة الأولى، مناقشات متعمقة بشأن القضايا الجوهرية المؤسسية والسياسية. ويرى وفدي أن هذا النهج هو أفضل سبيل لتحقيق تسوية سياسية شاملة.

وفي هذا السياق، نوجه الانتباه بوجه خاص إلى دعوة الطرفين إلى الموافقة على عقد جولة أخرى للمحادثات الطاجيكية المشتركة في وقت مبكر حتى يحسما المسائل المتبقية وينفذا دون إبطاء جميع تدابير بناء الثقة التي اتفقا عليها، ومن بينها تبادل المحتجزين وأسرى الحرب، وتكثيف الجهود التي يبذلها الطرفان لضمان العودة الاختيارية لجميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في كرامة وأمان.

ونحن نشجع بكل تأكيد استمرار إجراء حوار سياسي مباشر يمكن أن يفضي إلى مصالحة وطنية حقيقية وإلى إعادة السلام إلى نصابه في البلد.

ومنذ البداية ارتأت اندونيسيا أن المسؤولية الأولى عن حل الصراع تقع أساسا على الطرفين الطاجيكيين نفسيهما، وأن كل ما يستطيع المجتمع الدولي أن يفعله هو تقديم المساعدة اللازمة تحقيقا لهذه الغاية، ولا يمكنه أن يفرض حلا. وفي هذا الصدد، فإن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في البلد قد أحدث أثرا إيجابيا وشكّل بالفعل عاملا محققا للاستقرار. ذلك أن اتصالات البعثة الوثيقة بالطرفين وكذلك الاتصال الوثيق القائم بينها وبين القوة المشتركة لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، ومع قوات الحدود ومع بعثة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان قد أثبتت فعاليتها في احتواء الصراع ومنعه من الانتشار.

وفي ضوء هذه الخلفية يؤيد وفدي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمدة ستة أشهر أخرى حتى ١٦ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويحدونا وطيد الأمل في أن يسمح هذا للطرفين بمواصلة التزامهما بالوقف الفعال لإطلاق النار وتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية. وبالطبع من الضروري أن يواصل الطرفان التعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وكفالة سلامة أفراد الأمم المتحدة وحرية حركتهم.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، يشعر وفدي بالقلق بوجه خاص إذ يلاحظ من التقرير أن الحالة على الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان لا تزال متوترة وأن الأزمة الاقتصادية المتزايدة ما زالت تؤثر تأثيرا سلبيا على الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة الملحة إلى وقف جميع الأعمال العدائية ودعوة الدول وسائر المعنيين بالإثناء عن الأنشطة التي من شأنها أن تشكل عائقا لعملية السلام في طاجيكستان عموما. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن المناقشات المقرر اجراؤها مع السلطات الأفغانية بشأن إمكانية وزع فريق صغير للأمم المتحدة في شمالي أفغانستان.

وختاما، يحدو الوفد الاندونيسي الأمل في أن يؤدي مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده إلى إيجاد مناخ مؤات للتعجيل بعملية السلم وصولا إلى مصالحة وطنية حقيقية واستعادة السلام في طاجيكستان.

على أساس هذه الاعتبارات سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار.

السيد مارتينز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي الإعراب عن امتنانه للأمين العام لتقريره المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عن الحالة في طاجيكستان والأنشطة التي اضطلعت بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان.

ويرى وفدي أنه يجب حل الصراع في طاجيكستان بالوسائل السلمية. ولهذا رحبنا بنتائج الجولة الرابعة للمحادثات بين الطرفين، التي عقدت في ألما آتا في الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه من هذا العام، حيث توصل الطرفان، برغم أنهما لم يتمكنا من التوصل إلى حلول مقبولة بشكل متبادل في المجال السياسي والمؤسسي، إلى اتفاقات هامة بشأن تبادل المحتجزين وأسرى الحرب وبشأن العودة الطوعية للاجئين.

كما نرحب بالقرار الذي اتخذه في كابول في ١٩ أيار/مايو رئيس جمهورية طاجيكستان وزعيم حركة الصحوة الإسلامية في طاجيكستان بتمديد اتفاق طهران بشأن وقف إطلاق النار حتى ٢٦ آب/أغسطس من هذا العام.

ويعتقد وفدي أن الحوار المباشر بين الطرفين الطاجيكيين ضروري من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع. لذلك نحث الطرفين على مواصلة الحوار فيما بينهما حتى يتسنى لهما التغلب على المشاكل المتبقية وإحراز تقدم أساسي بشأن المسائل المؤسسية، بغية توطيد بناء الدولة الطاجيكية. كما نحثهما على التعاون تعاونا كاملا مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ومع المبعوث الخاص للأمين العام وقوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة، وقوات الحدود الروسية وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان.

وفيما يتصل بتدابير بناء الثقة، فإننا نرى أن العودة الطوعية للاجئين عنصر هام لإيجاد المناخ المؤاتي اللازم للمصالحة الوطنية. لذلك يسرنا أن نرى أن حكومة طاجيكستان قد التزمت بالمساعدة على عودة اللاجئين والمشردين في كرامة وأمان وإعادة إدماجهم في المجتمع. وفي هذا السياق، من المهم أن تقوم المنظمات الدولية والدول بتقديم الدعم المالي والمادي اللازم للاجئين وللجنة المشتركة.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام ولمبعوثه الخاص وللمنظمات الإقليمية التي رعت الحوار بين الطرفين الطاجيكيين على جهودهم المتجددة من أجل تحقيق السلم في طاجيكستان. ويؤيد وفدي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة أخرى لغاية ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بشرط أن يواصل الطرفان الوفاء بالتزامهما بالوقف الفعلي لإطلاق النار، وبتحقيق المصالحة الوطنية وبتعزيز الديمقراطية. كما نؤيد توصيته بوزع فريق من المراقبين شمالي أفغانستان

بالطريقة التي يقترحها. ولهذا سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): ما برح وفد الصين يتابع عن كثب التطورات الجارية في طاجيكستان، بما في ذلك عملية التسوية السياسية في طاجيكستان. وفي رأينا أن أية تسوية للصراع في طاجيكستان تتوقف بصورة رئيسية على الجهود التي تبذلها الأطراف في طاجيكستان وعلى التنفيذ الفعال من جانب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن، ويتوقف هذا التنفيذ الفعال أيضا على الإرادة السياسية للأطراف المعنية في التوصل إلى تسوية للنزاع، وعلى ما يتحقق بالفعل من التقدم صوب تسوية سياسية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الرئيس رحمانوف رئيس طاجيكستان ورئيس حركة الإحياء الإسلامي في طاجيكستان، السيد نوري، عقدا اجتماعا ثنائيا في منتصف شهر أيار/مايو، وأن الطرفين عقدا جولة رابعة من المحادثات بشأن المصالحة الوطنية في ألما آتا في الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛ وأثناء هذه المحادثات أجرى الطرفان لأول مرة مناقشات متعمقة للقضايا المؤسسية الأساسية وقضايا تثبيت دعائم الدولة في طاجيكستان، وتوصلا إلى اتفاقات، واعتمدا بيانا مشتركا، حول تمديد وقف إطلاق النار، وتبادل أسرى الحرب، وإعادة اللاجئين الى وطنهم. ووفد الصين يرحب بهذه التطورات الإيجابية.

وللإسراع بعملية التسوية السياسية في طاجيكستان، نأمل بإخلاص أن ينفذ الطرفان تنفيذا جادا الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الجولة الرابعة للمحادثات بين الطرفين الطاجيكيين؛ وأن يواصلا التقيد الصارم باتفاق طهران وتنفيذه التام، وخاصة الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار؛ وأن يعززا دور الإشراف والتحقيق الذي تقوم به اللجنة المشتركة في هذا الصدد؛ وأن يتعاونا تعاونا كاملا مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لتيسير عودة الاستقرار الى طاجيكستان. وإننا نأمل في أن يتخذ الطرفان إجراءات فعالة لتخفيف حدة التوترات على طول الحدود الطاجيكية - الأفغانية.

ويرد في قول مأثور صيني إن السلم يعود بالفائدة على الطرفين بينما يعود القتال عليهما بالضرر. إن مفتاح الحل الأساسي للصراع الطاجيكي يكمن في تحقيق مصالحة وطنية واسعة القاعدة، والسبيل الوحيد لتحقيق المصالحة الوطنية هو التخلي عن استخدام الوسائل العسكرية والبحث عن حل يمكن للطرفين قبوله عن طريق الحوار والمفاوضات. وتحقيقا لهذا الغرض، نحث الرئيس رحمانوف والسيد نوري على مواصلة حوارهما المباشر بغية زيادة بناء الثقة المتبادلة، ومن ثم دفع عملية تحقيق تسوية سياسية شاملة قدما.

وتقوم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بدور إيجابي في احتواء النزاع عن طريق المساعدة في تنفيذ وقف إطلاق النار وبناء الثقة المتبادلة. كما أن لها علاقات طيبة مع قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ويحدونا الأمل في أن يساعد استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على تحقيق التقدم في عملية التسوية السياسية في طاجيكستان.

ويعبّر مشروع القرار بدقة عن رغبة المجتمع الدولي الجديرة بالثناء في مساعدة الطرفين في طاجيكستان على تحقيق سلام دائم في موعد مبكر. ولهذا سيصوت وفد الصين مؤيدا مشروع القرار هذا.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان. ومن المشجع أن نلاحظ أنه بعد شهور كثيرة من المراوغة، استطاع الطرفان في النهاية تجاوز الطريق المسدود وعقد الجولة الرابعة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين من أجل المصالحة الوطنية. وهذا تطور يحظى بالترحيب، على الرغم من عدم تمكن الطرفين من التوصل الى اتفاق على تسوية سياسية شاملة. ومن الجدير بالملاحظة أن المحادثات عقدت في جو من الاحترام والثقة المتبادلين. ويأمل وفدي في أن تمهد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ألما آتا بشأن إطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة اللاجئين بأمان الى ديارهم الطريق لتسوية شاملة للأزمة في طاجيكستان وتحقق المصالحة الوطنية.

وما من شك في أن وجـــود بعثـــة مراقبي الأمم المتحدة فـــي طاجيكستان كـــان عاملا مفضيا الى الاستقرار ووفر بيئة مؤاتية للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع. ولهذا السبب، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

ومع ذلك، أود أن أؤكد على الأهمية التي نوليها للفقرة ٢ من المنطوق، التي تربط استمرار وجود البعثة في طاجيكستان بالتـــزام الطرفين بوقف فعال لإطلاق النار، وبتحقيق المصالحـــة الوطنيـــة، وبتعزيز الديمقراطية. ومما يدعو الى قلقنا الشديد أنه بعد أربع جولات من المحادثات لم يتم إحراز أي تقـــدم بشأن القضايا المؤسسية. ويحدونا الأمل في أن يستفيـــد الطرفان استفادة كاملة من وجود البعثة فـــي بلدهما خلال الأشهر الستة القادمة وأن يتعاونا مع الممثل الخاص للأمين العام في سعيه الى النهوض بتسوية سلمية للنزاع في طاجيكستان.

ولقد دلل المجتمع الدولي على استعداده لمساعدة شعب طاجيكستان. بيد أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقدم العون إلا إذا كانت الأطراف مستعدة بكل جدية لحسم خلافاتها. وإن المسؤولية عن التوصل الى تسوية سلمية والمصالحة الوطنية تقع في النهاية على عاتق شعب طاجيكستان وحده.

ولقد لاحظنا أنه تم التوصل الى اتفاق على تمديد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر. وكنا نفضل تمديده الى ما لا نهاية.

ونناشد الطرفين الالتزام على نحو صارم بروح اتفاق وقف إطلاق النار ونصه. وأن استئناف الأعمال العدائية خلال شهر نيسان/أبريل وتكثيفها، انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار، والإصابات الجسيمة التي أسفرت عنها، لم تساعد عملية السلام. وإننا نأمل في عدم تكرار ذلك.

وفي الختام، يود وفدي أن يشيد إشادة خاصة بالدور الإيجابي والمفيد الذي قام به الاتحاد الروسي وبلدان أخرى في المنطقة - بالإضافة الى منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وبالجهود التي بذلتها لتحقيق المصالحة بين طرفي النزاع في طاجيكستان. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي الصادق للسفير بيريز - بالون، الممثل الخاص للأمين العام، على جهوده الدؤوبة في السعي الى تحقيق السلام في طاجيكستان.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي نيابـــة عن وفد بلادي، عمان، أن أتقدم بالشكـــر للأمين العام على تقريره الجلي عن الحالة في طاجيكستان. وننتهز هـــذه المناسبة لنعرب عن دعمنا له ولمبعوثه الخاص، السيد بيريز - بالون، في الدور الذي يقومان به في محاولة مساعدة الطرفين الطاجيكيين على التوصل الى المصالحـــة الوطنيـــة وتحقيق نهاية سلمية للنزاع بينهما.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بالنتائج الإيجابية التي أسفر عنها اجتماع كابول بين رئيس طاجيكستان، السيد ايمومالي رحمانوف، ورئيس المعارضة الطاجيكية، السيد عبد الله نوري، وعقـــد الجولة الرابعة من المحادثات في ألما آتا في الفترة من ٢٢ أيار/مايو الى ١ حزيران/يونيـــه ١٩٩٥، فإننـــا نرحب بشكل خاص بالقرار الذي اتخذه الطرفان بتمديد الاتفاق على وقف مؤقت لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية الأخرى.

وتؤيد حكومة بلدي الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره بما مفاده أنه على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد، لا يزال الطرفان بعيدين عن التوصل الى تسوية شاملة أو معالجة القضايا السياسية الجوهرية، على الرغم من انقضاء ١٤ شهرا منذ انعقاد الجولة الأولى للمحادثات.

ولذلك نثني على مبادرة الأمين العام في طلبه الى الطرفين ألا يدخرا وقتا من أجـــل تحقيق التقدم نحو المصالحة الوطنيـــة في طاجيكستـــان عـــن طريق المحادثات المباشرة والتعاون الصادق. وهـــذه هي الوسيلة الوحيدة لبناء الثقة المتبادلة بين الطرفين، وبذلك تُمهد الطريق لتحقيق حل سياسي شامل للأزمة، مع مراعاة أن الأطراف الطاجيكيـــة نفسها يجب أن تضطلع بمسؤولية حل الصراع وأن الأمم المتحدة ليس بمقدورها إلا الاضطلاع بـــدور توفيقي وتيسيري فـــي مساعدتها على تحقيق حلول عملية. ونطلب الى جميع الأطراف الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يسبب تدهورا في الحالة، ونؤكد على ضرورة احترام الحدود الدولية.

ومما لا شك فيه أن اللجنة المشتركة المنشأة لرصد انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منها لم تكن تعمل بطريقة تفي بتوقعاتنا ولا بطريقة تتفق مع الولاية التي أناطها بها بروتوكول اتفاق طهران. ويحدونا الأمل في أن تولي الأطراف هذه اللجنة الاهتمام المطلوب وفي أن تتعاون معها بطريقة تمكنها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها على نحو أكثر فعالية.

وننضم الى توافق الآراء السائد بين أعضاء مجلس الأمن، الذين يتشاطرون الرأي اليوم في أن هناك ضرورة لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، حسبما أوصى بذلك الأمين العام، ونقدر الدور الإيجابي الذي ما فتئت البعثة تضطلع به. ولذلك سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار المعروض على المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/486.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ٩٩٩ (١٩٩٥).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تؤيد هذا القرار بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ومن نواح عديدة، تدلل هذه البعثة على مرونة عمليات الأمم المتحدة في صون السلام وفائدتها المستمرة في النزاعات المنتشرة في أنحاء العالم. فبوجود صغير لكنه مؤثر، ساعدت الأمم المتحدة الأطراف في الحفاظ على وقف فعال لإطلاق النار،

وعن طريق ذلك، مهدت السبيل للتوصل الى المصالحة السياسية. ونشيد إشادة خاصة بالمبعوث الخاص للأمين العام، السفير بيريز - بالون.

وحسبما ذكر الأمين العام، فإن طرفي النزاع إدراكا للدور الهام الذي اضطلعت به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان في احتواء الصراع. إلا أن التمديدات المحدودة لوقف إطلاق النار والأحداث المزمنة التي وقعت على الحدود الطاجيكية - الأفغانية تشير الى أنه ما زال ينبغي عمل الكثير لتحقيق السلم والازدهار في طاجيكستان.

وفي حين أن مجلس الأمن قد مدد عن طريق هذا القرار، ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان حتى كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، فإن القرار يربط ربطا قويا ولا لبس فيه تلك الولاية بقيام وقف فعال لإطلاق النار وشروط أخرى. وإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لا يمكنها أن تؤدي وظائفها دون وقف لإطلاق النار: فالأطراف يجب أن تتخلى عن أسلحتها أو قد يضطر المجلس الى اتخاذ قرار بسحب البعثة. إلا أن وقف إطلاق النار ليس سوى البداية؛ ويجب على الأطراف أن تتحرك نحو تحقيق المصالحة الوطنية القائمة على المبادئ الديمقراطية. وقامت الأطراف باتخاذ خطوة أولى في مناقشة المسائل السياسية والمؤسسية الأساسية في ألما آتا.

ومع أن التقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية ما زال يتعين عليه أن يقطع شوطا طويلا، فإن تقرير الأمين العام يشير الى بضعة أمثلة ذات طابع إيجابي أود أن أذكّر بها. فالرئيس رحمانوف اجتمع لأول مرة برئيس حركة الإحياء الإسلامي في طاجيكستان السيد عبد الله نوري في كابول. وتمكنا من تمديد وقف إطلاق النار ومن الاتفاق على عقد اجتماعات في المستقبل، مما أحيا التوقعات بالنسبة لمحادثات ألما آتا. وتمكن المفاوضون في ألما آتا من الاتفاق على تنفيذ آليات لبناء الثقة مثل تبادل السجناء والمعتقلين. وبالنسبة لهذه النقطة، أود أن أؤكد على ضرورة السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة المشتركة بالوصول التام الى الأماكن التي يجري فيها احتجاز السجناء والمعتقلين.

وفي ألما آتا، بدأت الأطراف بمناقشة آليات تحقيق تسوية سياسية. ولسوء الحظ، فإنها لم تتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن المسائل الجوهرية. وإننا نشجع الأطراف على مضاعفة جهودها. لقد حان الوقت لأن تعمل الأطراف من أجل وضع إطار عام لاتفاق سياسي. ونتطلع الى صدور إعلان عن تاريخ ومكان وموقع الجولة القادمة من المحادثات للبناء على أسس الزخم الذي تولد في كابول وألما آتا. وإن الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبلدان المنطقة على استعداد لدعم ومساعدة تنفيذ الاتفاق. إلا أن المجتمع الدولي ليس بوسعه تحقيق السلام أو التحرك نحو المصالحة الوطنية؛ فالأطراف نفسها يجب أن تضطلع بهذه المسؤولية، وأن تضطلع بها قريبا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلا لألمانيا.

إن حكومة بلدي ترحب باتخاذ القرار ٩٩٩ (١٩٩٥) الذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة تصل الى ستة أشهر. إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بعثة صغيرة، إلا أننا نعلق عليها أهمية كبيرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لأعضائها على قيامهم بعمل ممتاز في ظل ظروف صعبة.

وإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، حسبما يشير الأمين العام في تقريره، تضطلع بدور رئيسي في احتواء الصراع في طاجيكستان. وتقوم بذلك عن طريق رصد وقف إطلاق النار. وتقوم بذلك عن طريق رصد وقف إطلاق النار. وفي الوقت نفسه، توفر دعما حيويا لجهود صنع السلام التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام، السفير بيريز - بالون.

ووفد بلدي يرحب بحقيقة أنه بعد فترة جمود طويلة تم أخيرا استئناف الحوار بين الأطراف الطاجيكية. ونود أن نشكر المثل الخاص السفير بيريز - بالون، بالإضافة الى البلدان المراقبة على إسهامها في تحقيق النتائج التي تمخضت عنها مؤخرا اجتماعات كابول وألما آتا. وهذه النتائج، بالرغم من أنها متواضعة، تمثل تقدما تمس الحاجة إليه. ويجب

على الأطراف أن تدرك أن دور الأمم المتحدة، ووجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان خصوصا، لا يتوقفان على وقف إطلاق النـــار فقط ولكن أيضا على وجود عملية سياسية لها مقومات البقاء تستهدف تحقيق المصالحة الوطنية والنهوض بالديمقراطية.

ولا تزال ألمانيا تشعر بالقلق حيال استمرار القتال على امتداد الحدود الطاجيكية/الأفغانية. وحسبما يشير الأمين العام، فإن هذا القتال يشمل الأطراف بالإضافة الى قوات الحدود الروسية. وإزاء هذه الخلفية، فقد أحطنا علما بصورة دقيقة بالبيـــان الذي صدر مؤخرا عن وزارة خارجية الاتحـــاد الروسي والذي يعترف بسلامة اتفاق وقف إطلاق النـــار بالنسبة للقوات الروسية في طاجيكستان.

ونعتقد أن وجـــود الأمم المتحـــدة في شمال أفغانستان، حسبما طلبه الطرفان، يمكن أن يسهم في تخفيف حدة التوترات في منطقة الحدود. ومن الواضح أن موقف السلطات الأفغانية المعنية بشـــأن هذه المسألة سيكون حاسم. ويحدونا الأمل بأن يتمكن الأمين العام من إقناعها بجدوى هذا الوجود.

ولاحظ الأمين العام في تقريره الى المجلس في آب/اغسطس ١٩٩٣، أن الوضع في طاجيكستان

> "هـو وضع يحمل الآن بذور تهديد كبير للسلم والأمن في آسيا الوسطى وما بعدها" (S/26311، الفقرة ٣٥)

وترى حكومة بلدي أن هذا التقييم ما زال سليما. ولهذا نشجع الأمين العام على تكثيف جهوده فيما يتعلق بتحقيق تسوية سياسية. وحكومة بلدي على استعداد لتقديم دعمها الكامل لهذه الجهود.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون. وبهذا، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.